فيكون هناك لزوم آخر فلا يكون المفروض مجموعاً هف
او غير لازم فلا يكون اللازم لازماً فتبصر قال صاحب
المطالع ان اللازم البين الغني اثباته عن وسط القرين
بقوله لانه وغير البين المفتقر اليه موجود والا فلو كان
اللوازم جميعها بغير وسط لما جهل حمل شيء على غيره اي
حمل لازم على ملزومه والتالي ظاهر الفساد ولو كان
جميعها بوسط لتسلسلت اللوازم من طرف المبداء
والتالي مح فالمقدم مثله وبحث فيه الشارح اولاً
واجاب عن الثاني وسكت على الاول وجزم المحقق الشريف
بانه لا تخلص عنه اقول بل هو ان ذاتي المفارق مفارق
ايضاً الا ان يكون ذاتياً للازم ايضاً او لازماً له والمفروض
عدمه فلا ينعقد منهما ضرورية بل مشروطة لا تنتج
الضرورية في كبرى الاول مع الصغرى اللاضرورية
وهذا مما لا يكاد يخفى على اوساط الاذهان فكيف
خفي على اعلام الاعيان لا يقال قد يكون للمفارق
مقابل يمتنع الخلو عنهما معاً فيكون الذاتي المشترك
بينهما لازماً لانا نقول فيكون المفهوم المردد بين
المفارقين لازماً ايضاً فالذاتي المشترك اما ذاتي

له او

٨٠

له او لازم هف **فائدة** قرر المحقق
الهروي واتباعه ان اعتبار الماهية لا بشرط ينقسم الى اعتبار
مرتبة الذات واعتباري مطلق الشيء والشيء المطلق
وذلك لان الحيثية الماهية اما ان تعلق بالماهية
فاما بدون لحاظ عمومها واطلاقها فهو اعتبار مرتبة
ذاتها او معه بان يكون عنواناً محضاً لا قيداً والا
لم يكن المطلق مطلقاً فاعتبار الشيء المطلق او تتعلق
باعتبار الماهية بمعنى اعتبارها بلا اعتبار امر زائد
معها فاعتبار مطلق الشيء والفرق بين هذين الاعتبارين
مشهور ورد هذا التقسيم بانه اختراعي ويرد عليه اولاً
ان مرتبة الماهية لا خصوصية لها بشيء من الاعتبارات
ولو كانت من اقسام الماهية لا بشرط وجب اعتبار القضية
التي موضوعها تلك المرتبة نوعاً على حدة من القضايا
على قياس القسمين الآخرين وثانياً انه لا معنى
لتعلق الحيثية بالماهية الا اعتبارها من حيث ذاتها وهو
معنى تعلقها باعتبارها ولو سلم فاما تعلقها بها في مرتبة
الماهية والشيء المطلق بمعنى واحد فيلزم ان يكون الشيء المطلق

فيه الاعتبار الاول الحيثية ن شرح وبيان للماهية اي ملاحظة الماهية المعراة عن جميع العوارض بحيث اللحاظ وان كانت مقارنة معها في نفس الامر

اولاً

وفي الثالث بيان للاعتبار

ثانياً

والحاظ وفي تحريره في بيان اي ملاحظة فالماهية المعراة بقطع عن اعتبار التجريد واللحاظ كلها

Copyright © King Saud University